سياسة التشغيل الملائمة في الجزائر للتغلب على البطالة المتعلمة في ظل التحديات الإقليمية و العالمية الراهنة.

يحيات مليكة*

Résumé :

La question de l'emploi et du chômage liée aux difficultés croissantes et complexes des conditions de l'insertion professionnelle des jeunes diplômés a fait l'objet d'une préoccupation sociale et politique majeure au cours de ces dernières décenies.

Fondamentalement, les difficultés qu'a rencontré l'économie Algérienne est l'inadéquation entre la production et l'emploi et entre l'emploi et la formation ont eu pour conséquence une offre insuffisante de poste de travail suscitant ainsi la montée en puissance du chômage.

L'expérience impose de plus en plus la prise en compte des inté ractions entre les formations, les structures, les qualifications et les mobilités professionnelles. Des dispositifs lourds sont alors mis en place pour permettre d'adopter les remèdes nécessaires, mais le bilan global n'est pas toujours à la hauteur des espérances.

* أستاذة مساعدة مكلفة بالدروس بالمدرسة العليا للتجارة - الجزائر.

الملخص:

أصبحت مشكلة التشغيل و البطالة في الجزائر و ما تحتويه من ضغوطات و صعوبات تعرقل الإدماج الوظيفي لحاملي الشهادات، أكثر من أي وقت مضى، الإشكالية الاجتماعية و السياسية الكبرى خلال العقدين الماضيين. لقد أثبتت التجربة على الدوام عن العلاقة العضوية و التبادلية بين التكوين، الهياكل، المؤهلات و الحركية المهنية، و لا ريب في أن العراقيل التي واجهها الاقتصاد الجزائري تنحصر في عدم التناسق القائم بين الإنتاج و التشغيل و بين التشغيل و التكوين. و الحصيلة، عرض محدود في مناصب الشغل و ارتفاع مفرط في البطالة، و لو أن التدابير التشجيعية المتخذة سمحت بتحسين قابلية تشغيل الشباب و إدماجهم في الحياة المهنية، غير أن الإنجازات تبقى أقل من التوقعات.

مقدمة:

يمكن اعتبار سياسة التشغيل على أنها ببساطة محصلة جميع الجهود التنموية التي تستجيب لطموحات الأفراد الشرعية، خاصة تلك المتعلقة بترقيتهم من خلال نوعية الحياة التي يعيشونها و قدرتهم على إكتساب المعرفة و على الاستفادة من الموارد و الخدمات التي يحتاجونها، بالإضافة إلى توافر المنافذ الإنتاجية لاستخدام ما يكسبونه من معرفة و ما لديهم من مهارات [2]. فالعلاقة بين اكتساب المعرفة و استعمالها و بين اليد

العاملة و خلق فرص العمل و نوعيتها هي علاقة مباشرة تتمخض على مستوى سوق العمل و على مستوى التشغيل.

من المؤكد أن الجزائر تواجه مشاكل تشغيل جدية في ظل الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الديمغرافية الراهنة، و هي الظروف التي فرضت على الحكومة الجزائرية تحت ضغط صندوق النقد الدولي و البنك الدولي أن تطبق سياسة تتوخى الاستقرار إلى جانب سياسة تعديل هيكلي تتبنيان على صرامة مالية أكبر، و على تخفيف عبء الدين الخارجي و عودة التوازنات الاقتصادية الكلية[2]، غير أن القطاعات الاجتماعية هي القطاعات الأكثر تضررا من تدابير التقشف في الميزانية (تقليص في الإنفاق الحكومي) و التعديل الهيكلي، خصوصا قطاعي التعليم، الصحة و بالأخص التشغيل.

و تحاول الجزائر من خلال سياسة التشغيل تأمين فرص عمل للعاطلين من جهة، و للأفواج السكانية الكبيرة التي تتدفق على سوق العمل بأعداد متزايدة نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني من جهة أخرى. فهذا التزايد في عدد الداخلين إلى سوق العمل يؤدي بالضرورة إلى تفاقم مشاكل التشغيل، كما تحاول الجزائر من خلال وضع سياسات التشغيل تذليل هذه الصعوبات و البحث عن أنجع السبل للتقليل من حدة البطالة خصوصا تلك المرتبطة باليد العاملة الماهرة في ظل قانون سوق العمل و ذلك لتحقيق أهدافها التنموية و الرفع من مستوى حياة مواطنيها و تأمين حاجاتهم المادية

و المعنوية، غير أن التحقيقات و الإنجازات في هذا المجال تبقى أقل من التوقعات.

أولا: الهالة الدائرة حول البطالة و التشغيل:

لم تعد مشكلة التشغيل و البطالة في الجزائر اليوم في حاجة إلى تقديم أو إلى إثبات خطورتها على الاستقرار الاقتصادي. ففي ضوء تزايد معدلات البطالة خاصة بين الفئات المتعلمة فإن الجزائر بحاجة إلى إدخال تعديلات جوهرية على نظم التعليم و التدريب لتحقيق الانسجام المطلوب بين مخرجات التعليم و احتياجات سوق العمل و خلق المهارات التي قد تحتاجها مختلف القطاعات الاقتصادية.

و بالرغم من كون أزمة التشغيل و تفشي البطالة على هذا القدر من الأهمية، فإن محاولات إيجاد الحلول لها في المستقبل المنظور تواجه صعوبات إيجاد بدائل ناجحة لمجالات توظيف خارج القطاعين العام و الخاص اللذان تشبعا باليد العاملة، فلم يعد الأول قادرا حتى على الاحتفاظ بقوة عمله، بينما انكمشت قدرة الثاني على استيعاب الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل. يحدث ذلك في وقت يشير التوزيع العمري الفتي إلى تنامي أعداد الداخلين الجدد على سوق العمل خلال السنوات الماضية كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (1): توزيع العاملين عن العمل حسب فئات العمر (2001-2004)

السنة / الفئة العمرية	2001	2003	2004
19-15	393 441	329 136	256 907
24-20	687 958	666 872	505 378
29-25	578 984	509 289	462 633
34-30	280 890	245 568	206 447

Source : ONS, Données Statistiques n°343.

و لا تتوافق فرص العمل المستحدثة سواء في القطاعين العام أو الخاص مع هذه الزيادات، و بات من الواضح عدم القدرة على توفير فرص العمل للقادرين عليه و الراغبين فيه بالحجم المطلوب و في ضوء الأوضاع الاقتصادية السائدة. إلا أنه في الوقت الذي بدأت تظهر فيه النتائج الإيجابية لجهود التصحيح الاقتصادي فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار المالي الداخلي و الخارجي و إزالة التشوهات في القطاعات الإنتاجية، فإن نجاح تلك الجهود في مجال تحسين المستويات المعيشية لفئات المجتمع الأقل حظا و خفض معدلات البطالة لا يزال محدودا.

1- النزعات الماضية و الرهانات:

لقد ركزت سياسة التنمية في الجزائر على تعليم و تدريب أكبر أعداد ممكنة، و نظرا لنقص الموارد و الإمكانيات فإن التحقيقات و لو بها مشجعة

إلا أنها كمية في أغلب الحالات أكثر من نوعية. فالتحقيقات الكمية مع نقص التأهيل القادر و العمر القصير نسبيا للخبرات و التقاليد الصناعية والخدمية لم يساعد على نشوء اليد العاملة الماهرة و تطوير الإدارة في ظل الإستراتيجية المخططة المطبقة. و على المنظور الواضح، يجب أن نعي آثار تمرير التحولات الاقتصادية الهيكلية على قطاعي التعليم العام و العالي، هذا الأخير الذي استثني عن غيره من القطاعات في تكوينه للإطارات العالية في مختلف التخصصات و إعداد الثروة البشرية للبلاد لتزويدها بالإطارات الواعية بما يتوافق و مقتضيات التنمية الاقتصادية. و حتى نكون على بينة و وعي بمسار هذا القطاع، يمكن أن نوضح بجلاء أكثر من الوضوح ما قدمه إصلاح المنظومة الجامعية لسنة 1971 و ما سطره من أهداف واضحة و طموحة، إذ لم يكن مجرد عملية تحسين للبرامج و المناهج، إنما كان عبارة عن عملية تحول شامل و متكامل في الهياكل، الوسائل، المناهج، الطرق و السلوكات، و في البرامج أيضا[3].

و في هذا السياق، حاولت الجامعة الجزائرية تبني مجموعة من السياسات، من بينها:

- سياسة قبول الطالب في الجامعة لمزاولة دراسة معينة تماشيا و متطلبات سوق العمل.
- توفير الإمكانيات و الجو الملائم للبحث العلمي مع التركيز على ما يتصل بمشكلات المجتمع الجزائري، و المساهمة في إيجاد الحلول الملائمة لها.

- التطوير المستمر لقدرات العاملين في الجامعة من هيئة تدريسية و إدارية، و ذلك عن طريق المهمات العلمية و البعثات.
- تدعيم الاقتصاد التنافسي، و هذا من خلال مختلف الوظائف التي تقوم بها الجامعة من بحوث، ملتقيات، دراسات و تكوين عالي مع الإشارة أن فعاليتها الحقيقية تكمن في تطبيق نتائج بحثها في الميدان و بالتالي اكتساب المنافع[4].
- التركيز على التجديد لأنه يسمح بتوسيع حق المعارف و يضمن تكوينا عاليا يتماشى، على الدوام، و التطورات الحديثة للاقتصاد، و التجديد العاجل للنشاط الجامعي هو بلا شك، أكبر دليل للتفاؤل في إدراك ما تفتقر إليه الجامعة، و هو محط آمال الجميع التي لابد من إحيائها و تحقيقها.
- العمل على توثيق الترابطات الثقافية و العلمية مع الجامعات و المؤسسات العلمية العربية و الأجنبية[5].
- الإيمان بأن الجامعة ذات طبيعة ديناميكية تتفاعل مع المتغيرات المحلية و الإقليمية و الدولية و تتأثر بها، لذي فهي تحرص على إيجاد الوسائل المستمرة لتحديث برامجها و تطوير أساليب الأداء فيها لمواجهة هذه التغيرات[6].

إلا أن الحدث القائم أثبت عدم نجاعة هذه الإصلاحات، على الرغم من أهميتها، نظرا لافتقادها للصبغة العلمية، كما أن نتائجها كما هي مجسدة في أرض الواقع لم تقض على النقائص و الضعف القائم في الجهاز التكويني و لم تحدث تغييرا بيداغوجيا فيه. فالجزائر و على الرغم من

مسيرتها الطويلة في طريق التطوير و التحسين الجامعي نجدها تقف عاجزة أمام بعض الحواجز، التي تعيق السير الحسن لعملية إصلاح التعليم التربوي على العموم و الجامعي على وجه التحديد، كالعجز في التأطير و تقلص الموارد المالية و المادية، ضف إليها الاختلال الواسع في الهياكل التربوية و انتشار الأمية بنسب مرتفعة لتبقى الاعتبارات أعلاه، في مجملها، عبارة عن مؤشرات لا تتعدى طابعها الشكلي لكون السياسة التعليمية خاضعة لجهاز التخطيط المركزي للتعليم و مقيدة بالتعليمات الصارمة منه. و عليه، فإن الصيغة التي تم بها وضع هذه السياسة يطبعها الغموض و الارتباك. فمن خلال الإطار العريض من التحولات الاقتصادية الحالية اتجاه اقتصاد السوق، لم تتمكن السياسة التعليمية تحديد الأسس التي يجب إتباعها من أجل تنويع فروع التعليم و نسب الطلاب الذين يسجلون في كل فرع من الفروع التعليمية و متطلبات سوق العمل خاصة ما يتصل "بوظائف المستقبل أو الاستعداد لها"، فالتطبيقات العلمية الحديثة و تصاعد حدة المستجدات العالمية و ما نتج عنه من تغيرات اجتماعية و ثقافية مذهلة، أسهمت إلى حد كبير في ظهور معارف و تخصصات و مهن جديدة و قضت على الآخرى، فتزايدت الضغوط الداخلية و الخارجية على الجامعة، مما أدى إلى عجزها عن تقديم نفس الخدمات و الإنجازات التي قدمتها في الماضي بنفس القوة و بنفس معدلات التسارع،خاصة تلبية الجامعة لاحتياجات سوق العمل و ما يتناسب و احتياجاته النوعية من قوة عمل بوجه خاص و التنمية الاقتصادية بوجه عام.

لقد أظهرت سياسة التعليم العالي في الثمانينات أن أزمة هذا التعليم لا يكفي حصرها في غياب الثقة التي يمنحها الأفراد في نوعية الدراسات

الجامعية فحسب، بل تمتد إلى أبعد من ذلك لكونها أزمة داخلية كان لها التأثير المباشر على مكانة قطاع التعليم العالي، خصوصا في أداء دوره و مهامه، لذى أصبح من الضروري إعادة تقويم المكانة الخاصة التي تشغلها الجامعة. هذا يعني أن الجزائر مطالبة بالاعتناء بمصير جامعاتها التي يتعين عليها، رغم الجهود المعتبرة التي بذلتها، تدارك التأخر الكبير المسجل في هذا الميدان و تصحيح النقائص و كذا الارتقاء إلى مستوى نوعي يسمح بالتنمية الشاملة أن تجد مكانها المناسب[7] خصوصا في هذه المرحلة التي يتميز فيها الاقتصاد بالشمولية و يندرج في مرحلة التكنولوجيا المكثفة.

لقد احتل هدف التشغيل، هو الآخر، صدارة اهتمام مخططات التنمية لكونه عنصرا أساسيا في التوازنات الاجتماعية. فقد ارتبطت الفترة 1967-1989 بإقرار نظام الاقتصاد المراقب من طرف الدولة و بالاستثمار في المركبات الصناعية الكبرى، فكانت هذه المشروعات واسعة النطاق وراء الطلب على اليد العاملة و إن كان قسم كبير منها قوى عاملة فائضة غير منتجة، أما القسط القليل الآخر من خريجي الجامعات و المؤسسات التعليمية العليا الذين أخذوا طريقهم إلى التشغيل بالأجهزة الحكومية و الهيئات العامة بكل يسر، فلقد تم ذلك في غياب التمييز بين تخصصاتهم في سوق العمل. و بلغة الأرقام، بلغ صافي مناصب العمل المحدثة خارج الفلاحة بين سنة 1966 و 1985 حوالي 2 مليون منصب عمل و التي ساعدت بدورها على إنقاص معدل البطالة آنذاك من 32.9% عام 1966 إلى 17.1% سنة 1985. مع بداية سنة 1986، بدأ نظام خلق

مناصب الشغل يتباطئ شيئا فشيئا و بدأت الإختلالات تظهر بين جانبي العرض و الطلب على العمل كما تشير إليه بيانات الجدول التالي رقم (2).

جدول رقم (2): تطور طلبات و عروض العمل و مستويات التوظيف خلال الفترة 1985-2000

السنة	طلبات العمل	عروض العمل	التوظيف المحقق
1985	182 827	138 511	102 873
1986	165 116	109 151	84 749
1987	183 402	96 137	79 177
1988	243 221	112 035	86 776
1989	248 218	100 088	71 960
1990	229 845	78 783	60 498
1991	158 875	53 922	42 219
1992	170 709	44 815	36 668
1993	153 898	43 031	35 431
1994	142 808	44 205	36 985
1995	168 387	48 695	41 463
1996	134 858	36 768	32 110
1997	163 800	27 934	24 830
1998	166 299	28 192	26 564
1999	121 309	24 726	22 377
2000	101 520	24 533	22 215

المصدر: الوكالة الوطنية للتشغيل و الديوان الوطني للإحصائيات.

يتبين لنا للوهلة الأولى الفوارق و الفجوات التي برزت بين العرض و الطلب و كذا مناصب الشغل المحققة ميدانيا، إذ منذ سنة 1986 إلى غاية 2000 لم يتم توظيف أكثر من 105 آلاف شخص في السنة، في الوقت الذي نجد مناصب الشغل المطلوبة تفوق 248 ألف في السنة،و هذا ما نتج عنه تسجيل عجز يفوق 76 ألف في بداية سنة 2000. فإذا حللنا أسلوب تخطيط القوى العاملة المعتمد ضمن إستراتيجية النمو الشامل والقائم أساسا

على أسلوب التنبؤ باحتياجات الاقتصاد الوطني من اليد العاملة لتزويده بما يحتاجه منها خلال فترة الخطة، حتى يتمكن من تحقيق معدل النمو الاقتصادي المرغوب فيه[8]، نجد أنه يفتقر إلى الدقة و الوضوح على المدى البعيد و القصور في إدراك مفهومه، فكان لهذا الأسلوب آثارا بالغة على واقع التشغيل لأنه لم يأخذ بالحسبان تواضع المستوى التعليمي و مستوى التنمية البشرية للعامل الجزائري و مقدرته الإنتاجية مما أدى إلى تراجع هذه الأخيرة و انتشار البطالة المقنعة على نطاق واسع بسبب عدم ملائمة الوسائل المستعملة و ضعف وسائل التنفيذ، ضف إليها عدم واقعية الأهداف المدرجة في كل خطة نتيجة لعدم ملائمتها للظروف الاقتصادية و الاجتماعية للبلد.

و إذا كان الوضع لا يبعث على القلق المفرط بين عامي 1967 و 1984 خصوصا في مجال توفير فرص العمل، فإن الاتجاه نحو الانخفاض تفاقم ابتداءا من سنة 1985 مع انخفاض سعر المحروقات (أكثر من الثلث)، فتأثرت عملية توفير العمل بتدهور الوضعية الاقتصادية التي يمكن ملاحظتها على عدة مستويات و التي ساهمت في توسيع مجال الآثار السلبية على الناتج الوطني الخام و على ميزان المدفوعات و على مستوى الاستيراد، كما مكنت من تفاقم العائق المتمثل في تزايد نسب الفوائد التي أثقلت الديون الخارجية، فترتب عن ذلك تقليص الاستثمارات و بالتالي نقص ملحوظ في توفير فرص العمل بالمقارنة إلى الطلب الإضافي الذي ما فتئ يتزايد دون هوادة.

2- القوى العاملة و التشغيل: ترابط هش على امتداد زمني طويل:

إن النتائج الضعيفة للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى التطور المستمر للفئة السكانية القادرة على العمل بوتيرة 3.8% سنويا، قد سببت تفاقم الإختلالات في سوق العمل من خلال الإرتفاع الحاد للبطالة و الشغل المؤقت رغم تزايد النشاطات غير الرسمية التي كانت ملجأ معتبرا من فائض اليد العاملة[9]. كما خلق انخفاض الوفرة المالية بعد النكسة البترولية، و ارتفاع معدل نمو السكان، و اتساع الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي و متطلبات سوق العمل إلى ظهور بوادر أزمة في سوق العمل حيث ازدادت حصة الشباب البطالين بما فيهم المتحصلين على شهادات و الذين يشكلون جزءا لا يستهان به من طالبي العمل، ضف إليها تفاقم الشغل المؤقت خصوصا في الأوساط الريفية باعتباره جانبا آخرا مميزا للاختلال القائم في سوق العمل.

و لا ريب أن قطاعي التعليم- التكوين و التشغيل قد حظيا بعناية و اهتمام عاليين في ظل السياسة الاقتصادية الإنمائية، و هو المسعى الذي ذهب إليه المخطط الخماسي الثاني الذي حدد الشروط اللازمة لنجاح سياسة التشغيل و التي تتمثل في البحث عن موائمة مستمرة و ثابتة بين التكوين و مناصب الشغل المحدثة، كما أكد هذا التقرير على أهمية تحسين الإنتاجية و تنظيم العمل اللذان يخلقان العمل الإنتاجي و من ثم زيادة الإنتاج[10].

و تأكدت هذه الأولوية المطلقة في السنوات الأخيرة مع التغيير السياسي و الشروع في تطبيق السياسات الإصلاحية الاقتصادية الهيكلية و التفتح على العالم. إلا أنه لابد من التأكيد هنا بأن السياسة القطاعية الجزائرية في مجالات التشغيل قد ركزت أساسا على الأنشطة الاقتصادية السلعية و الخدمية المنظمة و الرسمية المعترف بها تشريعيا و المرخص لها قانونيا و المسيرة إداريا، هذا من جهة. و من جهة أخرى النظر إلى طبيعة التعليم و التكوين الذي تلقاه الكثير ممن اقتحموا هذا المجال لكونه تعليما عاما و إعدادا للعمل بالأجر خصوصا لحملة الشهادات الذين يمارسون مثل هذه الأعمال، لا تربطهم بمجالات دراستهم أية روابط و ذلك بعد تلقيهم تعليما و تدريبا منظما. و لا يخفى ما في ذلك من هدر للموارد التي أنفقتها الدولة على التعليم و التدريب من جهة، و أيضا للوقت الذي قضاه هؤلاء الأفراد في برامج التعليم و التدريب من جهة أخرى. لكن ثمة تساؤل: هل يستمر جهاز التربية و التكوين في إعداد الأفراد لعمل لم يعد متاحا في وقت تواجه فيه مخصصات التعليم و التدريب ضغوطات متزايدة تحت وطأة برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية؟ أم يدرب بعضهم للعمل للحساب الخاص لكونه مجالا واعدا للتشغيل؟

ليس ثمة شك في أن مؤسسات التعليم و التكوين في بلادنا ما زالت تعمل على توفير فرص العمل بأجر في القطاع العمومي أو الخاص بالرغم من الإقرار بعجز هذه القطاعات على استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين، مما يتطلب معالجة ذلك من خلال إدخال مناهج دراسية جديدة في المدارس العادية تمكن من إرساء الأسس اللازمة من حيث السلوك و المعارف للتوجه نحو العمل للحساب الخاص و تذليل الصعاب أمام

الراغبين فيه. و يعتقد الكثير من الخبراء أن مثل هذه المدارس تستطيع أن تخلق في الناس الاعتماد على الذات إلى حد ما دون اللجوء إلى الأجهزة الحكومية لغرض التوظيف. كما أوضحت التجارب العالمية أن العالم بدأ يشهد مؤخرا ظاهرة جديدة حققت فيه بعض الدول الصناعية نموا اقتصاديا، و لكنه كان نموا بدون خلق فرص عمل جديدة. و يبرز تقرير التنمية البشرية لعام 1996 صعوبة الموائمة بين الاثنين بإقراره "بأنه لا توجد وصفة عامة تمكن جميع الدول من الجمع ما بين النمو الاقتصادي من جهة و توسيع فرص العمل من جهة أخرى، أو ما يمكن أن يطلق عليه إستراتيجية تنموية مناسبة للعمال"، كما يرى التقرير نفسه أن بإمكان العمل للحساب الخاص أن يمتص نحو 50% من إجمالي العمالة غير الزراعية في البلدان النامية و دول التحول نحو اقتصاد السوق[11]، مثل الجزائر التي تواجه من المشكلات الاقتصادية و البطالة ما تعجز عن حله بالسرعة الواجبة من خلال برامج التنمية الشاملة، و بالتالي فهي مطالبة بإيجاد حلول تتلاءم مع فلسفات السوق الحرة من جهة، و لا تتطلب استثمارات مالية كبيرة تعجز عن توفيرها في الأجل القريب من جهة أخرى.

ثانيا: موقع التشغيل و سوق العمل المتباين في ظل التحولات الاقتصادية الحالية:

أصبح التشغيل في الجزائر أخطر رهان اقتصادي و اجتماعي نظرا لتفاقم البطالة نتيجة الانخفاض الحاد في الطلب على اليد العاملة من جهة و التزايد الكبير في حجم قوة العمل الناجم عن النمو الديمغرافي العالي من

جهة أخرى. فبعد عقد السبعينيات، سجل تراجعا معتبرا في استقرار سوق العمل نتيجة للمشاكل الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد الوطني و انكماش النشاط الاقتصادي. كما شهدت الفترة تدهورا في نسبة التبادل الخارجي لغير صالح الجزائر على إثر الانخفاض الحاد في أسعار صادراتها من المواد الأولية، و زادت أيضا أعباء المديونية الخارجية و أعباء خدمة الدين مع صعوبة توافر رؤوس الأموال اللازمة لمواجهة العجز الموجود في ميزان مدفوعاتها التي أدت إلى إختلالات مالية جد ثقيلة.و في ظل هذه الأوضاع، كان الإصلاح الاقتصادي هو المنفذ الذي يمكن من خلاله مواجهة هذه الإختلالات و المشاكل الاقتصادية، مما أسفر عنه تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية اتجاه سيادة توجهات نظام السوق الطليق في النشاط الاقتصادي. و يعني هذا التوجه على وجه التحديد، تنصيب رأس المال الخاص على أنه الفاعل الرئيسي، و الربح الحافز الأساسي في إحداث النمو الاقتصادي. هذا الأخير الذي يعول عليه في إطار نظام السوق في "التخفيف" من الفقر عوضا عن غايتي التنمية: التقدم و "القضاء" على الفقر. بعبارة أخرى، مفروض علينا الآن حسب ما يمليه الاقتصاد العالمي الجديد أن نقارب التقدم و مكافحة البطالة في المنظور السلبي للتخفيف من الفقر من خلال "النمو"[12].

1- انعكاسات تطور الوضعية الاقتصادية على التشغيل:

لقد بات من المؤكد أن لتطبيق برامج التثبيت و التكييف الهيكلي تكلفة اجتماعية عالية لاحتوائها على وجه التأكيد عمليات تصحيح مؤلمة يتحمل

العمال عبئها في المقام الأول نتيجة لتفاقم التضخم و البطالة و ذلك من خلال إزالة دعم الأسعار و الكشف عن الخسائر الفعلية لبعض الأنشطة الاقتصادية، و تصاعد زيادة عدم تكافؤ الدخل، الذي يحدث بعض التغيير الجذري في هيكل الحوافز. و يمكن أن يعقب هذه الظواهر حالة تطور في الصادرات و توافر السلع الاستهلاكية، و تنتهي الخلاصة بأن تدابير التكييف عادة ما تؤدي إلى انكماش الناتج و فرص التشغيل و الاستهلاك، و لا يغيب عن الذهن أن هذه الظواهر الثلاثة حينما تتظافر بشدة، تشكل حلقة شريرة و قوية.

إن تعديل القوانين التشريعية و التنظيمية للعمل الذي أدخل مرونة أكبر في التشغيل و إجراءات إعادة انتشار النشاطات عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الوطنية و المحلية، نجمت عنها عمليات تسريح عدد كبير من العمال، إذ بلغ العدد المتراكم للأشخاص المسرحين 514.000 شخص؛ أي ما يعادل 8.8% من عدد السكان المشتغلين، و يخشى أن تتفاقم هذه الوضعية من جراء عملية الخوصصة التي بحكم تعريفها أصبحت سببا في تراجع مناصب الشغل، كون حرية التشغيل و انتقاء اليد العاملة الماهرة كانت دائما شرطا هاما لدى المالكين الخواص الجدد و هذا لتدعيم مبدأ كفاءة الأداء و الإنتاجية.

و على الرغم من هذا كله، من الضروري المضي في هذه البرامج، لأن التأخر في تقبل هذه الآثار و التكاليف يجعلها أكثر عبئا في المستقبل و أكثر ثقلا[13] ذلك أن التشوهات الاقتصادية تصبح أكثر عمقا و تصحيحها أكثر

تكلفة. و بهذا، فإن مؤسستي الصندوق و البنك الدوليين يعنيهما بالدرجة الأولى الاستقرار الاقتصادي لنجاح برامج التصحيح أكثر مما يعنيهما عدالة التوزيع أو تلبية الحاجات الأساسية للسكان. و عموما، انتقلت معدلات التشغيل من 78.3% في عام 1990 إلى 70.8% عام 1999 ليبلغ عدد المناصب المستحدثة لنفس السنة (1990) ما يعادل 80.000 منصب دائم، و هو عدد ضعيف مقابل ولوج 250.000 شاب سنويا إلى سوق العمل[14]، خاصة حاملي الشهادات الذي بلغ عددهم 88.000 عاطل سنة 1995[15]، و أكثر من 100.000 سنة 2000 و 140.000 في 2001. و للإشارة، فإن عدد مناصب العمل المحدثة بالوسط الحضري قد تراجع بأكثر من النصف مع بداية تنفيذ برامج التعديل الهيكلي، و لعل أكبر متضرر من البطالة هم سكان الريف.

لقد بات من المؤكد حتمية تقبل الآثار السلبية للبرامج على الجوانب الاجتماعية و قضايا العمل خاصة منها: البطالة، فرص التشغيل، التعليم، الفقر، الصحة، التأمينات الاجتماعية، وضع المرأة، تشغيل الشباب، مستويات العمل المرتبطة بشروط و ظروف العمل...الخ. و لتبين أثر هذه التعديلات على التعليم و التكوين لارتباطهما بسياسة تنمية الموارد البشرية و الجهود المبذولة لإدماج هذه الموارد في محيطها الاقتصادي و السياسي مع ما يتصل بذلك من توظيف المعلومات و التقنيات الحديثة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي، فقد عانى النظام التعليمي من الآثار السلبية لإجراءات الاستقرار دون أن يعرف تعديلا هيكليا حقيقيا، ذلك

التعديل نفسه الذي يهدف إلى إعادة البنية الداخلية لجهاز التعليم و إعادة توجيه موارده بشكل رشيد. و يمكن حصر هذه الآثار في النقاط التالية:

- الانخفاض النسبي لنفقات الدولة في هذا القطاع.
- خفض الأجور الفعلية للمدرسين.
- تقليص فرص التشغيل بالنسبة للإطارات.

و ليس من اليسير تقليص هذه النفقات، لأن الأمر يتعلق أساسا بالأجور، علاوة على أنه من الصعب تخفيض عدد الموظفين في الوقت الذي يتزايد فيه عدد المتمدرسين باستمرار.

و تستمر معاناة نظام التعليم و التكوين بالجزائر من مشاكل ما قبل التعديل نفسها، و لمواجهة جانب من هذه المشاكل و التخفيف من أعبائها، جاءت مقترحات البنك الدولي التي ترمي إلى تقليص عبء التعليم على الميزانية مع تقوية فعاليته و تخليص الدولة من عبء بعض مسؤولياته لصالح القطاع الخاص ليستثمر فيه دون وجوف أو تخوف، و دعمه بشكل واسع ليساهم بصفة أكثر فعالية.

إن التوجه الاقتصادي للبرامج هو إصلاح الخلل القائم خاصة في ميزان المدفوعات و الميزانية العامة للدولة، و ترسيخ التبادل الحر للسع و المنتجات و الانفتاح على الاقتصاد العالمي إلى أقصى الحدود، كل ذلك في إطار عملية إعادة تخصيص الموارد بصورة تسمح بالنمو و التخفيف من أعباء الديون و إعادة التوازن لهيكل الاقتصاد. و نلتمس في هذا التوجه طبيعته الانكماشية، إذ يبدأ في التحكم في الطلب ليقلل من فرص الاستثمار ثم من فرص التشغيل. كما استهدفت هذه البرامج إلى الخفض المباشر

للأجور أو خفض القيمة الحقيقية لها أو زيادة عرض قوة العمل و بالتالي زيادة معدلات البطالة التي انتقلت من 19.8% عام 1990 لتصل إلى حوالي 30% سنة 2000، و ذلك من أجل التخفيف من عجز الميزانية العامة و إحداث انكماش اقتصادي على نطاق واسع، و في مثل هذه الظروف كما تؤكده أغلب الدراسات، تتمدد عملية الإدماج المهني مع مرور الزمن و تكتسب خاصية الحركية ذهاب- إياب بين الوظائف و البطالة و التكوين معا. و تبقى مسألة الإدماج المهني في عالم يتميز، و باستمرار، بمستوى مرتفع للبطالة تجذب اهتمام الحكومات، العائلات، الشباب و الباحثين على حد السواء[16]. هذا فيما يتعلق بآثار البرامج على مستوى التشغيل الكلي.

بجانب هذه الآثار، فإنه من الممكن رصد جملة من الآثار على المستوى الجزئي و التي تتأثر بها فئات مختلفة من السكان، و تظهر أوضح التأثيرات في عدم تشغيل الشباب حملة الشهادات ذوي المؤهلات العالية و تفاقم مشكلة البطالة بين الشباب و خريجي الجامعات، فهي بطالة لا تستثني أية فئة من الخريجين، و الحصول على الشهادة لم يعد يمثل ضمانا يقي من البطالة، و أصبحت أجهزة التشغيل مطالبة بتنفيذ برامج توجيهية و إرشادية لهؤلاء من أجل استكمال تأهيلهم لسوق العمل، أو تشجيعهم على إقامة مؤسساتهم الخاصة، صغيرة أو متوسطة، على أن يتم تزويدهم برأسمال محدود لبدء مشروعاتهم الفردية، و هذا ما تم تجسيده في أرض الواقع مع

مطلع الألفية الجديدة من خلال دعم تشغيل الشباب كسياسة فاعلة للحد من زحف البطالة.

و بتلاحم الآثار الكلية و الجزئية للتصحيح، أكدت على ارتفاع معدلات البطالة في الأمد القصير و المتوسط، غير أن الوضع في الأمد البعيد قد يكون إيجابيا من خلال ما يمكن تحقيقه من زيادة في الاستثمارات و اتساع في الأسواق و حسن توزيع و استخدام عناصر الإنتاج، و إعطاء أهمية للقطاع الزراعي الذي لم تتجاوز نسبة التشغيل فيه سوى 4.37% من إجمالي الشغل المنظم سنة 1999 مع ضرورة تطوير النظم التعليمية و التدريبية لتتلاءم مع الأهداف على المدى المتوسط و البعيد للتنمية الاقتصادية خصوصا في ظل عولمة التبادلات و الانفتاح و تحرير أنظمة الاتصال و الطرق السريعة للإعلام و انتهاكها للحدود بحيث تطفي على التحولات الحالية وتيرة يصعب التحكم فيها.

و نؤكد بأن للبرنامج عثرات خصوصا في المجال الاجتماعي كما رأينا، و متابعة التعديل الهيكلي الاقتصادي ضرورة بدون شك، و لكن من الضروري أيضا تصحيح تأثيراته السلبية و الحد من كلفته الاجتماعية. لقد كانت تأثيراته السلبية مباشرة و غير مباشرة على التشغيل، إذ أن نسبة البطالة في ارتفاع لتصل إلى مستويات غير مسبوقة، و هي نسبة أكبر بدون شك من تلك التي يعلنها المسؤولون إذا أخذنا بعين الاعتبار كل أولئك الذين يزج بهم في أسواق العمل التقليدية، بالخصوص في المناطق الحضرية كالصناع التقليديين، و العمال اليدويين. حتى متابعة الدراسة و الحصول على مؤهل لم تعد تضمن منصب عمل، إذ أن البطالة المتعلمة ما فتئت

تتعاظم أكثر فأكثر، و نمو هذا النوع من البطالة في بلد ينتمي إلى العالم الثالث كالجزائر أكثر إثارة للانزعاج لأنه موجود جنبا إلى جنب مع عدم تلبية الحاجيات الأساسية لغالبية السكان.

و تحت وطأة هذه البطالة يبقى أمام المقصيين الاختيار بين القطاع غير الرسمي – كمحركا هاما لبعث مناصب الشغل و لا يستهان به من القوى العاملة لا هو يعمل بالزراعة و لا في القطاع الحديث و لا هو عاطل بشكل مفتوح – أو العمل للحساب الخاص أو اللجوء إلى الوظائف المؤقتة التي لا تتطلب تأهيلا كبيرا باعتبار ما يقارب 90% من العاطلين عن العمل لا تتوفر لديهم المؤهلات المهنية رغم أنهم يتمتعون بمستوى تعليم عام.

2- حصيلة بداية الألفية الثالثة:

بعد سنوات متتالية من النمو الضعيف، عاد الازدهار الاقتصادي ابتداءا من سنة 2001، و استقر طلية سنتي 2002 و 2003 ليتدعم أكثر في سنة 2004 و تؤكد المحددات الاقتصادية الأساسية للجزائر لسنة 2004 هذا التطور الإيجابي، حيث عرف الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات ارتفاعا ملحوظا 6.2% كان أكبر من ارتفاع الناتج المحلي للمحروقات لنفس السنة، حيث استمد نموه، أساسا، من نمو قطاع البناء و الأشغال العمومية –كثاني قطاع مساهم في الثروة الوطنية، و يسبق القطاع الصناعي بخمس نقاط[17]– و بمعدل نمو قدره 8% عام 2004 مقابل 5.5% في 2003 و كأقصى معدل 8.2% سنة 2002. كما واصل قطاع الخدمات نموه بوتيرة تزيد عن 7.7% في عام 2004 مقابل 4.2 % في 2003،

و هو أكبر معدل لم يسبق بلوغه منذ سنوات، و قد ساهم هذا النشاط بحوالي 47.1 % من القيمة المضافة خارج المحروقات.

و على الرغم من ضعف وتيرة نمو الإنتاج الزراعي لسنة 2004 و الأقل بكثير من تلك المحققة سنة 2003 و التي اعتبرت سنة جيدة (3.1% مقابل 19.7%)، يبقى هذا التوسع في كلا القطاعين معتبرا، حيث ساهما بنسبة 11.1% من القيمة المضافة لمجمل القطاعات و بـ 20.6% من القيمة المضافة للقطاعات خارج المحروقات[18].

لقد برهن الاقتصاد الوطني منذ عام 2002 ديناميكيته و تأكيده على بلوغ نمو داخلي ملحوظ، و تنويع مصادره بخلق الشروط الملائمة لإنعاش الاستثمار المنتج خارج المحروقات خاصة في القطاعات الصناعية و الخدماتية خارج النقل و التجارة (كالاتصال و التوزيع)، و يسمح هذا التنويع الاستجابة للاحتياجات الضخمة في مجالات التشغيل، السكن، الصحة و التربية للسكان.

بالإضافة إلى الدور المهم في استقرار الاقتصاد الكلي و زيادة وتيرة الاستثمارات بفضل تحسين الوضعية الأمنية و الاستقرار السياسي، سمح الرخاء المالي – الناتج عن ارتفاع الجباية البترولية (200.7 مليار دينار) المرتبطة هي الأخرى بارتفاع أسعار البترول– بوضع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة بين 2001–2004 و الذي بفضله عرف الاقتصاد الوطني نموا مستقرا في المتوسط قدر بـ 4.7% خلال الفترة 2000–2004، و دعم هذا النمو ببرامج أخرى مثل برنامج التنمية الفلاحية

و برنامج إعادة تهيئة المنشآت المدمرة جراء زلزال 2003، و الحصيلة زيادة هامة في فرص التشغيل و تراجع قوي لمعدلات البطالة التي انخفضت معدلاتها بثمانية (08) نقاط خلال سنتين لتنتقل من 25.7% عام 2002 إلى 17.7% سنة 2004. و يعود هذا كله، إلى السياسة التي انتهجتها الدولة في ميدان التشغيل و التي ركزت أساسا على الاهتمام و إعطاء الدعم الكامل لأجهزة الشغل التي أنشئت خصيصا لتحسين و تنظيم سوق العمل،و امتصاص البطالة التي تفاقمت خلال العشرية الماضية.

و ينبغي أن نوضح أولا بأن مسألة التشغيل بشكل عام و تشغيل الشباب بشكل خاص كانت موضوع نقاش وطني على مستوى مصالح رئاسة الحكومة، و قد ساهمت فيه بشكل واسع كل الأطراف الفاعلة، و تم التوصل خلاله إلى توافق حول المحددات الأساسية للتشغيل بحرص الحكومة على إرفاق برنامج إنعاش الاستثمار الذي يتوجه أساسا إلى دعم إنشاء مناصب عمل من طرف الشباب بما في ذلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تمكين حاملو الشهادات الجامعية دخول معترك الحياة المهنية عن طريق إعانتهم لبعث مؤسسات شخصية خاصة بهم من خلال إقراضهم لتمويل مشاريعهم المتنوعة لفترات زمنية محددة و تمتعهم بإعفاءات ضريبية كبيرة.

و لتثمين هذه السياسة التشجيعية و تصحيح التأثيرات السلبية لبرامج التعديل على سوق العمل و إدماج الشباب في الحياة النشطة، اتخذت مجموعة من التدابير المرتبطة بمجموعة واسعة من الإجراءات يمكن تصنيف عناصرها في فئات، على أساس أنها تتعلق:

- بمحاور و أولويات النشاط قصير الأجل للمحافظة على التشغيل و تنميته؛
- بتنظيم استمرارية النشاطات في قطاع الإنتاج؛
- بميكانزمات الدعم لتوفير فرص العمل المختلفة للشباب؛
- بالإجراءات المتعلقة بالحفاظ على مناصب الشغل، و تحسين قابلية تشغيل الشباب قصد إدماجهم في الحياة المهنية.

و حتى تسير كل هذه التدابير في الاتجاه الصحيح، ينبغي إيجاد الوسائل الكفيلة بتوطيدها و إعطائها طابعا مؤسساتيا لضمان بقاءها و تعدي الصعوبات و العقبات التي تقف في وجه إدماج الشباب في الحياة العملية. و في هذا الإطار، تقرر خلق وظائف مؤقتة و التي ارتفع عددها إلى 380.195 منصب خلال سنة 2002 مقابل 366.950 منصب عام 2001 حسب بيانات وزارة التشغيل و التضامن الوطني. و تم توزيع هذه الوظائف على الأجهزة التالية:

أ- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية التي يستفيد منها الشباب العاطل الذي لا يتمتع بمؤهلات كبيرة، و تنشأ بفضل ورشات ذات منفعة عامة، و سمحت بإدماج بصفة مؤقتة ما يقارب 151.495 شابا في سنة 2002 بغلاف مالي قدره 2.27 مليار دينار.

ب- الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة؛ إذ تؤكد البيانات المتاحة لسنة 2002 إنشاء ما يقارب 70.638 منصب شغل ضمن هذا الجهاز، بزيادة قدرها 34% مقارنة لسنة 2001 تم تخصيصها في المشاريع ذات الاستخدام الواسع لليد العاملة غير المؤهلة

(الطرقات، الزراعة، منشآت الري الصغرى، العمران و أشغال التهيئة)، و خصص له غلاف مالي قدره 2.85 مليار دينار في 2002 مقابل 1.03 مليار دينار عام 2001، استفادت منه وكالة التنمية الاجتماعية باعتبارها المسيرة لهذا البرنامج[19].

جـ- المؤسسات المصغرة و القروض المصغرة؛ كأداة لمكافحة الفقر و البطالة، و الذي بواسطته يتسنى لكل فرد الحصول على قرض مصغر و ميسر من أجل إنشاء نشاط بنسب فوائد منخفضة، و أوكلت مهمة تسيير هذه القروض إلى وكالة التنمية الاجتماعية، إذ تقوم بتنسيق البرامج ثم ضبط الإجراءات، و بعدها منح قرار المطابقة الذي يسمح للمقاول تقديم مشروعه للبنك، و لا ننسى الدور المنوط للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في هذا المجال، إذ تساعد المقاول الجديد في خطواته، كما تدعم و تنصح و ترافق المقاولين الجدد طيلة مدة تطبيق مشاريعهم.

د- جهاز عقود ما قبل التشغيل، الذي تقوم الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بتسييره حيث يختص في مكافحة بطالة فئة الشباب الحائز على شهادة التعليم العالي و المتخرج من المعاهد الوطنية للتكوين -تقني سامي- و الباحثين عن العمل لأول مرة، و المقصيين من البرامج المذكورة أعلاه لتشغيل الشباب. و قد سمح هذا الجهاز بتوظيف مؤقت لـ 29.205 متخرج سنة 2002، و هدفه هو السماح للشباب الحائز على الشهادات الاستفادة من خبرة مهنية و مهارة تتلائم مع تخصصاتهم، و كذا الرفع من إمكانيات الإدماج المهني الدائم بعد فترة ما قبل التشغيل.

إن تفحص النتائج الاجتماعية- الاقتصادية للإجراءات السابقة يؤكد لنا دون أدنى مجال للشك أن هذه البرامج قد حققت إلى حد بعيد أهدافها، لا سيما منها المتعلقة بتوفير فرص العمل أو تكوين الشباب، و مع ذلك فإن الحصيلة تتميز بوجود حالات بارزة من اللاتوازن، و التي تبدو جليا من خلال:

- ✓ الفوارق بين فرص العمل الدائمة و فرص العمل المؤقتة؛
- ✓ المساهمة المتفاوتة لمختلف القطاعات في هذه النشاطات؛
- ✓ تنوع النشاطات في بعض الولايات و الانعدام الشبه الكلي لها في ولايات أخرى؛

و يمكن أن نضيف، أنه على الرغم من تنوع المشاريع المعتمدة، فإن هدف البرامج المتعلق بإحداث التأهيل كان صعب المنال، إذ لم توفر هذه النشاطات أية آفاق للتأهيل، و أخيرا في مجال الأجور، نلتمس عدم رضا الشباب للمستوى المتدني لأجورهم و عدم كفايتها مع ارتفاع تكاليف المعيشة.

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة التطرق لمجمل التوجهات الكبرى لتطور التشغيل في الجزائر، و تفاعل المكونات الديمغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية سمح لنا بالتعرف على واقع سياسة التشغيل و مشكلة البطالة المتعلمة بأبعادها، و انتهت إلى تأكيد وجود مأزق في طبيعة العلاقة الكائنة بين مخرجات التعليم و سوق العمل و الارتباط بينهما. و لعل من نافلة القول التأكيد على أن مستوى بطالة المتعلمين الذين تلقوا تأهيلا عاليا في

تزايد، مما يدل على اتساع الفجوة بين كل من سياسة التكوين و التشغيل ليؤكد لنا أن التحولات التي عرفها النظام الإنتاجي في المرحلة التصحيحية و المتميزة بميلاد مهن جديدة، قد خلقت إختلالات بين مواصفات العرض و الطلب على المستوى الكمي و النوعي.

و يكفي لتعزيز الملائمة بين السياستين، إعادة النظر في البرامج التعليمية و التكوينية القائمة بحيث تستجيب مخرجاتها لاحتياجات سوق العمل و تنفتح على القطاع الخاص و على العمل للحساب الخاص، و تنمي روح المبادرة الفردية في الشباب حاملي الشهادات بعيدا عن الإتكالية.

إن أول ملاحظة تفرض نفسها عند تفحص النتائج الاجتماعية و الاقتصادية للإجراءات المنصوص عليها لصالح تشغيل الشباب كوسيلة لمعالجة مشكل البطالة في الجزائر، هي دون شك المرتبطة بضرورة اعتماد سبل التنمية للتكفل بمسألة التشغيل، مما يعني أهمية التأكيد على الإنعاش الاقتصادي عن طريق الاستثمار المنتج باعتباره الوحيد الكفيل لضمان ديمومة الحركية في توفير فرص العمل. أما الملاحظة الثانية، فتخص بالمسعى الذي لجأت إليه الحكومة من خلال دعم برامج التشغيل كأداة للسياسة الوطنية للتشغيل. فعلى الرغم من تنوع و تعدد المشاريع المعتمدة في هذا المجال،تبدو و كأنها مجموعة من المسكنات تقوم مختلف الأجهزة الوصية و السلطة بتنفيذها ليرتاح ضميرها دون الاهتمام أساسا بفائدة النشاطات بالنسبة للمعنيين الأساسيين (الشباب) و مدى ملاءمتها مع مؤهلاتهم. فبالنسبة للاقتصاد الوطني، كان من الأرجح تحقيق هدف التقليص من حدة البطالة عن طريق توزيع الموارد، و كان من الأفضل

كذلك لهاته البرامج أن تتمحور انطلاقا من اعتبارات أخرى مثل: الامتيازات التي يمكن للبلاد أن تجنيها من استعمال ا د غير مستخدمة بصفة كاملة كالسياحة و الصيد البحري، أو تحقيق أهداف إستراتيجية كالاستقلال الغذائي و الاندماج الصناعي في ظل المتغيرات التقنية و الاقتصادية المتسارعة على المستوى الدولي.

الهوامش:

1 – هشام الخطيب (1997): "التنمية البشرية و التطورات الحديثة و سوق العمل العربي"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص:12.

2 – محمد بن لحسن التلمساني (1991): "المديونية و إعادة الهيكلة الاقتصادية و المالية بالمغرب العربي"، المجلة الفرنسية للاقتصاد، المجلد 71، العدد 4، ص:98.

3 – وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، إصلاح التعليم العالي، الجزائر، 23 جويلية 1971، ص:15.

4 – O.C.D.E : « Quel avenir pour les universités ?», Paris 1987, PP:7-19.

5 – محمد ضياء الدين زاهر: "مدخل إستراتيجي إلى علاقة الجامعة بسوق العمل: جامعة الكويت كحالة". بحوث و مناقشات ندوة حول: "تنظيم و نمدجة أسواق العمل و ديناميكية اليد العاملة في البلدان العربية"، القاهرة من 26-28 ماي 1997.

6 – حوليات جامعة الجزائر الصادرة عن جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد6، السنة الجامعية 1990-1991، ص: 30-31.

7 – محمد لبيب النجيمي (1981): "دور التربية في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للدول النامية"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، الطبعة الثالثة، بيروت، ص:85.

8 – محسن عبد الله مخامرة (1986): "تخطيط القوى العاملة على المستويين الكلي و الجزئي"، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، ص:18.

9 – المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001، الدورة العامة 21، ديسمبر 2002، ص:100.

10 – Ahmed MOKADEM (1995) : « La question de l'emploi en Algérie au cours de la transition », annales de l'institut Maghrébin d'Economie Douanière et Fiscale (I.E.F.D), PP :48-49.

11 – منظمة العمل الدولية: "الظروف العامة لحفز خلق الوظائف في المنشآت الصغيرة و المتوسطة"، التقرير الخامس لمؤتمر العمل الدولي، الدورة 85، جنيف 1997، ص:23.

12 – ناذر الفرجاني (1997): "البطالة في الوطن العربي مجددا"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص: 460-461.

13 – تقرير حول برامج الإصلاح الاقتصادي و إعادة الهيكلة و انعكاساتها على مسائل العمل، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، القاهرة، 1994، ص:47.

14 – البنك العالمي، مذكرة إستراتيجية للحماية الاجتماعية، نسخة تمهيدية، أكتوبر 1999، ص:28.

15 - « La question de l'emploi et du chômage, situation actuelle et perspective », Secrétariat d'Etat à la formation professionnelle, forum international sur l'emploi des Jeunes, Alger 1996, P :09.

16-Djamel FERROUKHI (2005) : « La problématique de l'adéquation Formation- Emploi », CREAD, Alger, P :23.

17 - بنك الجزائر: "التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر لسنة 2004"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 14 نوفمبر 2005، ص:6-14.

18 - Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2004, Banque d'Algérie, Juillet 2005, PP :30-32.

19 - Conseil National Economique et Social Rapport sur la conjoncture économique et social de l'année 2002, 21ème-22ème sessions plénières, n°08, PP :204-205.